الى مرتبتى الميزان ووجه الاول ان الرجم تطهير والذى ليس من اهل التطهير بكل لا يطهر بحرقه بالنار ووجه الثانى تخفيف العذاب عليه فى الاخرة اذ احد فى دار الدنيا من حيث انه مخاطب بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذمى الينا ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك والشافعى واحمد فى احدى روايتيه انه لو زنا بكر اثم زنا محصنا لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد فى اظهر روايتيه انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثانى مشدد فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من حصل عنده شبهة ندم عليها مع ما قام عليه والثانى على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ فى تطهيره ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الزانى اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها فى نكاح صحيح لا يرجم مع قول ابى ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثانى مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر فى القدرة على دشهوته المحرمة عادة فلا يحصى به ووجه الثانى الحاقه فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزانيين الحرين البكرين يجمع فى حقهما بين الجلد والتغريب عاما كما قال به ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابى حنيفة لا نصف النفى الى الجلد وجوبا بل التغريب راجع الى راى الامام فان راى فى التغريب مصلحة عزما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزانى دون الزانية وهو ان تنفى سنة الى غير بلد فالاول مشدد والثانى فيه تخفيف وقول مالك فى الرواية الثانية عنه مفصل فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول تعييب الزانى وعن الله تعالى بغيبته عن المكان الذى يحصل المنه الاذى بالتشهير كما راه اهل بلده وجاريته ووجه الرواية الثانية ان المراة الغالب عليها جلوسها فى قعر بيتها وقل من يعرفها حتى يعيرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس فى الحرف والصنايع والمساجد وغير ذلك فكل مزراه تذكر وافتضه وازدراه فيحصل له الاذى من غيره الائم وبما قررناه يعلم توجيه قول ابى حنيفة فى قوله اذ ذلك راجع الى راى الامام فانه رايه يشمل ضم التغريب الى الجلد وتركه ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العبد والامة اذا زنيا لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا ام لم يحصنا وقال ابن عباس ومحاهد وسعيد بن جبير انهما ان لم يحصنا فلا يجدان صلاة واذا احصنا حدا بالرجم خمسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضى عبد الوهاب فى العيون الى انهما كالحر

سواء

سواء فان احصنا كان حدهما الرجم وان لم يحصنا فحدهما الجلد خمسون وذهب داود الى ان حد العبد مائة والامة خمسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق نصف الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثانى وهو كلام ابن عباس رض من وجه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول ابى ثور الذى هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الامة فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاخير ظاهر الاول داود فانه وجه ان الذكر اجرا على الزنا من الامة لزيادة ماعنده من الحماعاة على ما عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تزيد على الذكر فى شهوة سبعين ضعفا والله اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يحد الغريب فى زنا العبد والامة مع قول الشافعى فى اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد ووجه الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول فائدة نصب الحد فلا تاثير لها كذلك الثانى كما لا اثر ووجه الثانى انه على النصف من الحر فى ذلك وفى كثير من الاحكام وسمعت شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول العار يعظم بشرف النسب وخفته بدناءة النسب انتهى ومن ذلك قول ابى حنيفة واحمد انه اذا وجدت شرائط الاحصان فى احد الزوجين دون الاخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعى انه يثبت لمن وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان الحد فى حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا وصورة وجود الاحصان فى احد الزوجين دون الاخر ان يطا زوجة المجنونة او يطا البالغ زوجة الصغيرة المطيقة للوطى او يطا الحرة امة متزوجة فالاول فيه تخفيف والثانى فيه تشديد فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان للهودى اذا زنا وهو محصن لان رجم لان عندهما لا تتصور الاحصان فى حقه لاشتراطهما الاسلام فى الاحصان وكون المحلة عند ابى حنيفة ويعاقبه الامام عندها لان بحسب اجتهاده مع قول الشافعى واحمد هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط فى الاحصان كما مر فالاول فيه تخفيف عن الهودى والثانى تشديد فوجع الامر الى مرتبتى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعى واحمد ان المراة العاقلة اذا امكنت ابنين من نفسها فوطيها اوزنا عاقل بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما مع قول ابى حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة فالاول مشدد على المراة والثانى مخفف عليها فوجع الامر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)